

Distr.: Limited
17 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج

المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي

تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي

والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار محال من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين إلى
الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين

الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إن الجمعية العامة،

تعتمد مشروع الوثيقة الختامية التالية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية:

الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة
من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نرحب بالتقدم المحرز منذ اجتماعنا الأخير هنا في
عام ٢٠٠٥، ونعرب في الوقت ذاته عن بالغ القلق لأنه كان أقل بكثير من المستوى
المطلوب. وإذ نذكر بالأهداف الإنمائية والالتزامات المنبثقة عن إعلان الألفية^(١) والوثيقة

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، ونؤكد من جديد عزمنا على العمل معا من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

٢ - وإننا نكرر التأكيد على أننا لا نزال نسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئه.

٣ - ونكرر أيضا تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية.

٤ - ونشدّد على الأهمية التي لا تزال تكتسبها نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والالتزامات الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي أذكت الوعي ولا تزال تحقق مكاسب حقيقية وهامة في مجال التنمية. ولقد أدت هذه النتائج والالتزامات معا دورا حيويا في رسم ملامح رؤية واسعة بشأن التنمية، وهي تشكل إطارا شاملا للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ونؤكد بشدة من جديد تصميمنا على كفالة تنفيذ تلك النتائج والالتزامات في الوقت المناسب وبصورة كاملة.

٥ - ونسلم بأنه يجري إحراز تقدم، في مجالات عدة منها القضاء على الفقر، رغم النكسات، بما فيها النكسات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية. ونعترف في هذا السياق بالأمثلة الملهمة للغاية على التقدم الذي تحرزه البلدان في جميع مناطق العالم من خلال التعاون والشراكات والعمل والتضامن. ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع يفوق بليون نسمة، ومن أن أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها لا تزال تشكل تحديا كبيرا. ويساورنا أيضا قلق بالغ إزاء معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال المروعة في العالم. ونعتقد أن القضاء على الفقر والجوع ومكافحة أوجه عدم المساواة على جميع المستويات، أمران ضروريان لتهيئة مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة للجميع.

٦ - ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الأزمات المتعددة والمتراصة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية، وتقلب أسعار الطاقة والأغذية، والشواغل التي يجري الإعراب عنها حاليا بشأن الأمن الغذائي، وإزاء التحديات المتزايدة المتمثلة في تغير المناخ ونقص التنوع البيولوجي التي زادت من أوجه الضعف وعدم المساواة وأثرت سلبا في مكاسب التنمية، وبخاصة في

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

البلدان النامية. بيد أن ذلك لن يثنيّا عن جهودنا الرامية إلى ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع ملموس بالنسبة للجميع.

٧ - وإننا مصممون على السير قدما بشكل جماعي، في السنوات المقبلة، وعلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بوصفها حجر الزاوية لتعاوننا. وقد أعيد تأكيد هذه الشراكة العالمية في إعلان الألفية^(١)، وتوافق آراء مونتييري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٥).

٨ - وإننا ملتزمون ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بطرق منها تنفيذ الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات المحددة في هذا الإعلان دعما للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأكثر تأخرا عن الركب، ولتحقيق الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المرسوم وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا.

٩ - ونحن على اقتناع بأنه بمقدورنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حتى في أفقر البلدان، عبر الالتزام المتجدد، والتنفيذ الفعال، والعمل الجماعي المكثف في هذا المجال من قبل جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الهامة الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي، عن طريق الاستفادة من استراتيجيات التنمية الوطنية والسياسات المناسبة والنهج التي أثبتت جدواها، وتعزيز المؤسسات على جميع المستويات وزيادة تعبئة الموارد من أجل التنمية وزيادة فعالية التعاون الإنمائي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٠ - وإننا نؤكد من جديد أن تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني أمران أساسيان في عملية التنمية. فلا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ونكرر التأكيد على أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية واستراتيجيات التنمية المحلية. وفي الوقت نفسه،

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) انظر القرار ٢٣٩/٦٣.

باتت الاقتصادات الوطنية جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي، ولذا فاغتنام فرص التجارة والاستثمار بصورة فعالة يمكن أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر. وتحتاج جهود التنمية المبذولة على المستوى الوطني إلى بيئة وطنية ودولية داعمة تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية.

١١ - وإننا نقر بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والعاقل وللتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

١٢ - وإننا نسلم بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتمتع المرأة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والقضاء على الفقر أمور أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد ضرورة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٦) على نحو تام وفعال. فتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدف رئيسي من أهداف التنمية ووسيلة هامة لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية على السواء. وإننا نرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لبدء الهيئة لعملها.

١٣ - ونقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ركائز منظومة الأمم المتحدة والأسس التي تسند الأمن والرفاه الجماعيين. ونسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. ونؤكد من جديد أن قيمنا الأساسية المشتركة، بما فيها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام جميع حقوق الإنسان ومراعاة الطبيعة، وتقاسم المسؤولية، ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة تؤدي، استناداً إلى عضويتها العالمية وشرعيتها وولايتها الفريدة، دوراً حيوياً في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي دعم تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد ضرورة أن تكون الأمم المتحدة قوية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة العالمية المتغيرة.

١٥ - وإننا ندرك أن جميع الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة ويعزز كل منها الآخر. ولذا فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تحقيق هذه الأهداف باتباع نهج كلي شامل.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

١٦ - وإننا نقر بالتنوع في العالم ونعترف بأن جميع الثقافات والحضارات تساهم في إثراء البشرية. ونؤكد أهمية الثقافة من أجل التنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وندعو المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات الطوعية، والقطاع الخاص، وسائر أصحاب المصلحة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، إلى تعزيز دورها في جهود التنمية الوطنية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ونلتزم بوصفنا حكومات وطنية بإشراك أصحاب المصلحة المعنيين.

١٨ - وإننا نعترف بدور البرلمانات الوطنية في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

قصة متفاوتة النتائج: نجاحات، وتقدم متباين، وتحديات وفرص

١٩ - إننا نقر بأن البلدان النامية قد بذلت جهوداً كبيرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحققت نجاحات باهرة في بلوغ بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تحققت نجاحات في مجالات مكافحة الفقر المدقع وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس وصحة الأطفال وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة، وتحسين منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتوسيع نطاق الوصول إلى سبل الوقاية والعلاج والرعاية فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الملاريا والسل والأمراض المدارية المهملة.

٢٠ - وإننا نعترف بأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن التقدم كان متبايناً فيما بين المناطق وبين البلدان وداخلها. فقد ارتفع معدل الجوع وسوء التغذية مرة أخرى في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩، متسبباً في تراجع جزئي للمكاسب السابقة. وكان التقدم بطيئاً في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير اللائق للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق الاستدامة البيئية وتوفير خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا يزال عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يتجاوز عدد الأشخاص الذين يبدأون في تلقي العلاج. ونعرب، على وجه الخصوص، عن بالغ القلق إزاء بطء التقدم المحرز في الحد من الوفيات النفاسية وفي تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية. ويتسم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى بالهشاشة، مما يستوجب دعمه لتجنب تراجعها.

٢١ - وإننا نؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه الشراكة العالمية من أجل التنمية، وأهمية الهدف ٨ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونسلم بأن العديد من الأهداف لن يتحقق على الأرجح بحلول عام ٢٠١٥ في كثير من البلدان النامية ما لم يتوفر دعم دولي كبير.

٢٢ - وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية، وهي أسوأ أزمة منذ الكساد الكبير. فقد أدت إلى تراجع المكاسب التي تم تحقيقها في مجال التنمية في العديد من البلدان النامية، وباتت تهدد بأن تقوض بشكل خطير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٣ - وإننا نخطط علماً بالدروس المستفادة والسياسات والنُهُج الناجحة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ غاياتها، ونسلم بأن من الممكن محاكاتها وتعزيزها لتسريع التقدم من خلال زيادة الالتزام السياسي، بطرق منها:

- (أ) تعزيز المسك بزمم الاستراتيجيات الإنمائية وقيادتها على الصعيد الوطني؛
- (ب) اعتماد سياسات استشرافية في مجال الاقتصاد الكلي تعزز التنمية المستدامة وتؤدي إلى نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل يزيد من فرص العمالة المنتجة ويعزز التنمية الزراعية والصناعية؛
- (ج) تشجيع استراتيجيات الأمن الغذائي الوطني التي تعزز الدعم لصغار المزارعين وتساهم في القضاء على الفقر؛
- (د) اعتماد سياسات وتدابير موجهة لما فيه فائدة الفقراء، ومعالجة أوجه عدم المساواة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي؛
- (هـ) دعم استراتيجيات قائمة على المشاركة بقيادة المجتمع المحلي تتسق مع أولويات التنمية الوطنية واستراتيجياتها؛
- (و) تشجيع إمكانيات استفادة الجميع من الخدمات العامة والاجتماعية وتوفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية؛
- (ز) تحسين القدرة على تقديم خدمات جيدة على نحو منصف؛
- (ح) تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية، منها برامج للتحويلات النقدية المشروطة، والاستثمار في الخدمات الأساسية المتعلقة بالصحة، والتعليم، والمياه، والمرافق الصحية؛
- (ط) ضمان المشاركة الكاملة لجميع شرائح المجتمع في عمليات صنع القرار، بما يشمل الفقراء والمحرومين؛

- (ي) مراعاة جميع حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها بما فيها الحق في التنمية؛
- (ك) بذل المزيد من الجهود للحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على التهميش والتمييز الاجتماعيين؛
- (ل) تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات، وزيادة تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية؛
- (م) الاستثمار في مجال صحة النساء والأطفال للحد بشكل كبير من عدد وفيات النساء والأطفال التي تعود إلى أسباب يمكن الوقاية منها؛
- (ن) العمل على إقامة نظم حكم تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- (س) العمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية وإمكانية المساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي في البلدان المانحة والبلدان النامية على حد سواء، مع التركيز على توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ، وكذلك على تحسين نوعيتها وأهدافها؛
- (ع) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يكملان التعاون بين الشمال والجنوب؛
- (ف) تعزيز إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص؛
- (ص) توسيع سبل استفادة الفقراء، ولا سيما الفقيرات من الخدمات المالية بوسائل منها وضع خطط وبرامج ومبادرات للتمويل الصغير تحظى بتمويل كاف ويدعمها شركاء التنمية؛
- (ق) تعزيز القدرات الإحصائية لتوليد بيانات مصنفة موثوقة تتيح تقييم البرامج والسياسات وصوغها على نحو أفضل.
- ٢٤ - وإننا نسلم بأن توسيع نطاق هذه السياسات والنهج الناجحة المشار إليها بإيجاز أعلاه سيتعين استكمالها بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، كما هو مبين في برنامج العمل الوارد أدناه.
- ٢٥ - ونخطط علما بالمناقشة الرسمية الأولى التي نظمها رئيس الجمعية العامة التي أبدت فيها الدول الأعضاء وجهات نظر مختلفة بشأن مفهوم الأمن البشري، فضلا عن الجهود المبذولة حاليا لتحديد مفهوم الأمن البشري، ونعترف بضرورة مواصلة المناقشة والتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الأمن البشري في الجمعية العامة.

٢٦ - ونسلم بأن تغير المناخ يشكل مخاطر وتحديات خطيرة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونلتزم بالتصدي لتغير المناخ وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٧)، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها وفقا لقدرات كل جهة. ونؤكد أن الاتفاقية الإطارية هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. وسيكون التصدي لتغير المناخ أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيزه.

٢٧ - وإننا نسلم بوجود تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وعلى أوجه عدم المساواة الكبيرة والمتزايدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولا تزال الفوارق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأوجه عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وبين سكان المناطق الريفية والحضرية، إلى جانب أمور أخرى، قائمة وكبيرة ومن الضروري التصدي لها.

٢٨ - وإننا ندرك أيضا أن السياسات والإجراءات يجب أن تركز على الفقراء وعلى الأشخاص الذين يعانون من أشد حالات الضعف، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، لكي يستفيدوا من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، من الضرورة بصفة خاصة إتاحة إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية على نحو أكثر إنصافا.

٢٩ - وإننا نسلم بالحاجة الملحة إلى توجيه الانتباه إلى البلدان النامية العديدة ذات الاحتياجات الخاصة، وإلى التحديات الفريدة التي تواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - وإننا ندرك أن أقل البلدان نموا تواجه قيودا كبيرة وعوائق هيكلية فيما تبذله من جهود إنمائية. ونعرب عن بالغ القلق من تأخر أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، ندعو إلى مواصلة تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٨)، ونتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيعقد في اسطنبول في عام

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٨٢.

(٨) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

٢٠١١، والذي من شأنه أن يعزز بقدر أكبر الشراكة الدولية لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان.

٣١ - وإننا نكرر اعترافنا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبالتحديات التي تواجهها بسبب افتقارها إلى منفذ إلى البحر، والتي تتفاقم بفعل بعدها عن الأسواق العالمية، كما نعرب عن القلق من أن النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية ورفاهها الاجتماعي لا يزالان ضعيفين جدا إزاء الصدمات الخارجية. ونشدّد على ضرورة التغلب على مواطن الضعف هذه، وبناء القدرة على التكيف. وإننا ندعو إلى التنفيذ التام والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(٩) على النحو الوارد في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة ٦٣ للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي^(١٠).

٣٢ - وإننا ندرك مواطن الضعف الفريدة والخاصة التي تعاون الدول الجزرية الصغيرة النامية ونؤكد من جديد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف هذه، من خلال التنفيذ الكامل والفعال لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١١). ونحن ندرك أيضا أن الآثار الضارة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تشكل مصدر خطر كبير للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونلاحظ التقدم المتفاوت الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونعرب عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز في بعض المجالات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاستعراض الرفيع المستوى الذي يجري كل خمس سنوات لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لتقييم التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - وإننا نسلم بضرورة إيلاء اهتمام أكبر لأفريقيا، وبخاصة للبلدان الأكثر تأخرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أحرز تقدم في بعض البلدان

(٩) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٠) انظر القرار ٢/٦٣.

(١١) انظر تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الأفريقية، لكن الوضع في بلدان أخرى لا يزال مصدر قلق بالغ لأسباب ليس أقلها أن القارة من أكبر المتضررين من الأزمة المالية والاقتصادية. ونلاحظ أن المعونة المقدمة لأفريقيا ازدادت في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تزال دون مستوى الالتزامات المعلنة. ولذا فإننا ندعو بقوة إلى الوفاء بتلك الالتزامات.

٣٤ - وإننا ندرك أيضا التحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. فهذه البلدان تواجه تحديات فريدة من نوعها في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهدافها في مجال التنمية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونعيد أيضا التأكيد على ضرورة أن تستند جهودها في هذا الصدد إلى خطط التنمية الوطنية التي تدمج فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تلقى الدعم الكافي من المجتمع الدولي عبر أشكال مختلفة، مع مراعاة الاحتياجات والقدرة على تعبئة الموارد المحلية لهذه البلدان.

٣٥ - وإننا ندرك أن الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرة البلدان النامية على التكيف مع جميع أنواع الأخطار الطبيعية، بما فيها المخاطر الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية، على نحو يتسق مع إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(١٢)، يمكن أن يكون له تأثير مضاعف وأن يسرّع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذا فإن الحد من مواطن الضعف إزاء هذه المخاطر يشكل مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة للبلدان النامية. وإننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه الكوارث الطبيعية التي تشتت حدة بعضها، ومنها الكوارث الناجمة عن آثار تغير المناخ، مما يعرقل إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة.

سبل المضي قدما: برنامج عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥

٣٦ - إننا نعقد العزم على تشجيع وتعزيز السيطرة والقيادة على الصعيد الوطني في مجال التنمية بوصفهما عاملا محددًا رئيسيًا للتقدم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع اضطلاع كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته. ونشجع جميع البلدان على الاستمرار في تصميم استراتيجيات التنمية وتنفيذها ورصدها بشكل يتناسب مع أوضاعها الخاصة، بوسائل منها إجراء مشاورات واسعة النطاق ومشاركة جميع الجهات المعنية الهامة، بما يتناسب مع كل سياق وطني. وندعو منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى الفاعلة في مجال التنمية إلى دعم تصميم هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، بناء على طلب الدول الأعضاء.

(١٢) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

٣٧ - وإننا نسلم بأن الترابط المتزايد بين الاقتصادات الوطنية في عالم يتجه نحو العولمة، وظهور نظم مستندة إلى قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية، يعينان أن الحيز المتاح للسياسات الاقتصادية الوطنية، أي النطاق المتاح للسياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية، بات محكوماً في أحيان كثيرة بضوابط والتزامات دولية واعتبارات السوق العالمية. ويترك لكل حكومة أن تقيّم درجة المقايضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود الناجمة عن فقدان الحيز المتاح للسياسات.

٣٨ - ونحن نؤكد من جديد توافق آراء مونتييري^(٣) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٤) بأكملها، وما ينطويان عليه من نهج متكامل وشامل، ونسلم بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران بالغ الأهمية للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض عدة منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - وإننا ندعو إلى التعجيل بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو بالفعل في سياق توافق آراء مونتييري وإعلان الدوحة. وستُستخدَم سيولة قصيرة الأجل وتمويل ومنح إنمائية طويلة الأجل، وفقاً لهذه الالتزامات، لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أولوياتها في مجال التنمية على نحو ملائم ومن التحديات الهامة التي تواجهنا في سعينا المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، كفالة هئية الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، من القطاعين العام والخاص على السواء، والإبقاء على مستويات كافية للاستثمار المنتج، وتحسين القدرات البشرية. وتُعد تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية.

٤٠ - وإننا نؤكد على ضرورة مواصلة إصلاح وتحديث المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من التصدي على نحو أفضل لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والحيلولة دون حدوث طوارئ أخرى، وتعزيز التنمية بصورة فعالة، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل. وإننا نعيد تأكيد أهمية تعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونخطط علماً بالإصلاحات التي اضطلع بها البنك الدولي والتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي في ذلك الاتجاه.

٤١ - وندعو إلى بذل مزيد من الجهود على جميع الصُّعد لزيادة اتساق السياسات لأغراض التنمية. ونؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب سياسات متكاملة يدعم كل منها الآخر في ما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأغراض التنمية

المستدامة. ونهيب بجميع البلدان أن تضع وتنفذ سياسات تتوافق مع الأهداف بتحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٤٢ - وإننا نكرر تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونشدّد على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة أُنخذت بالفعل والتي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، ونعترف بحق البلدان، لا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل من كل ما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية. وسيوفر الاختتام المبكر والناجح لجولة الدوحة بنتائج طموحة ومتوازنة وشاملة وموجهة نحو التنمية زخماً تشتد حاجة التجارة الدولية إليه ويسهم في النمو الاقتصادي والتنمية.

٤٣ - ونؤكد أن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل ضروري للتعجيل في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز التنمية المستدامة، ولكنه ليس كافياً لذلك: فلا بد للنمو أن يَمَكِّن الجميع، لا سيما الفقراء، من المشاركة في الفرص الاقتصادية السانحة والاستفادة منها، وينبغي أن يؤدي إلى إيجاد فرص للعمل والدخل، وأن يُستكمل بسياسات اجتماعية فعالة.

٤٤ - وإننا نلتزم بمضاعفة جهودنا لتخفيض معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال وتحسين صحة النساء والأطفال، بإجراءات منها تعزيز النظم الصحية الوطنية، وبذل الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحسين التغذية، وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، بالاستفادة من الشراكات العالمية المعززة. ونؤكد أن التعجيل في إحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة أمرٌ ضروريٌ لإحراز تقدم أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى.

٤٥ - وإننا نكرر تأكيد التزامنا بكفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثا، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥.

٤٦ - وإننا نؤكد أهمية معالجة مسائل الطاقة، بما في ذلك الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وكفاءة الطاقة واستدامة مصادر الطاقة واستخدامها، كجزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة.

٤٧ - ونسلم بأهمية تطوير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والقدرات الإنتاجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل وعادل وتنمية مستدامة، وبخاصة في البلدان النامية، واضعين في الاعتبار ضرورة تعزيز فرص العمل والدخل للجميع، مع التركيز بصفة خاصة على الفقراء.

٤٨ - وإننا نؤكد ضرورة إيجاد فرص للعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، ونعقد العزم كذلك على تعزيز الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل باعتباره إطاراً عاماً يمكن لكل بلد أن يصوغ من خلاله مجموعات من السياسات التي تلائم حالته وأولوياته الوطنية، بهدف تعزيز التعافي الذي يسفر عن توليد فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة. وندعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الإدماج والتكامل الاجتماعيين، وإدراج هذه التدابير في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٤٩ - وإننا نعقد العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والقيود، وتعزيز الدعم المقدم للمناطق والبلدان التي تكافح من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتلبية احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وأفريقيا، والشعوب التي تعيش في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة، وفي مناطق متضررة من الإرهاب. وإننا نسلم، علاوة على ذلك، بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة وفقاً للقانون الدولي لإزالة العقبات أمام الأعمال الكامل لحقوق الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الأجنبي بغية تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وإننا نعترف بوجود تحديات إنمائية معينة فيما يتعلق ببناء السلام والإنعاش المبكر في البلدان المتضررة من النزاعات، وتأثير هذه التحديات على جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونطلب إلى البلدان المانحة أن توفر مساعدة إنمائية كافية وفي أوانها ويمكن التنبؤ بها لدعم هذه الجهود، ويجري تكييفها لتلائم الاحتياجات والأوضاع الخاصة بكل بلد، بناءً على طلب البلد المستفيد. وإننا مصممون على تعزيز الشراكات الدولية لتلبية هذه الاحتياجات، وتحقيق التقدم، وإتاحة الدعم الدولي الأفضل.

٥١ - وإننا نرى أن تشجيع إمكانيات استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يسهما مساهمة كبيرة في توطيد المكاسب الإنمائية وتحقيق المزيد منها. وتُعد نظم الحماية الاجتماعية التي تتصدى لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتحد منهما ضرورة لحماية المكاسب المحرزة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٢ - وإننا نؤكد أن مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي هي إحدى الأولويات، وأن الفساد عائق خطير أمام تعبئة الموارد وتوزيعها على نحو فعال ويحوّل الموارد عن الأنشطة التي لا بد من الاضطلاع بها للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. وإننا مصممون على اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع

أشكاله، مما يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، وإننا نحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١٣) أو لم تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك وأن تبدأ في تنفيذها.

٥٣ - وإننا ندرك أن مراعاة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها جزء لا يتجزأ من العمل الفعال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - وإننا نعترف بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالمرأة عنصر فعال في التنمية. وندعو إلى اتخاذ إجراءات لكفالة وصول النساء والفتيات على قدم المساواة إلى التعليم، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية الأولية، والفرص الاقتصادية، وصنع القرار على جميع المستويات. وإننا نؤكد أن للاستثمار في تشغيل النساء والفتيات أثراً مضاعفاً على الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد. ونسلم بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صوغ السياسات الإنمائية وتنفيذها.

٥٥ - وإننا نؤكد من جديد ضرورة أن تتخذ الدول خطوات إيجابية متضافرة وفقاً لأحكام القانون الدولي لضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، على أساس من المساواة وعدم التمييز، وأن تعترف بقيمة وتنوع هوياتها وثقافتها ونظمها الاجتماعية المتميزة.

٥٦ - وإننا مصممون على العمل مع جميع أصحاب المصلحة وعلى تعزيز الشراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في عملية التنمية في بلدان كثيرة، بطرق منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفي إيجاد فرص للعمل والاستثمار وتطوير تكنولوجيات جديدة وتمكين النمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل. وإننا نطلب إلى القطاع الخاص أن يواصل المساهمة في القضاء على الفقر، بطرق منها تكييف نماذج أعماله لتلائم احتياجات الفقراء وإمكانياتهم. ويكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة، وكذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أهمية فيما يتعلق بتوسيع نطاق المبادرات المتخذة. وفي هذا الصدد، نشير إلى العمل المنجز في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي التزمت فيه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل لدعم الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - وإننا نؤكد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بطرق منها مصارف ومبادرات التنمية الإقليمية ودون

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، رقم ٤٢١٤٦.

الإقليمية. ونؤكد أيضاً أهمية تعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتوفير الدعم الفعال للاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية.

٥٨ - وإننا نؤكد من جديد أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ولجائها الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، تؤدي وفقاً لولاية كل منها، دوراً هاماً في النهوض بالتنمية وفي حماية مكاسب التنمية وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسنواصل اتخاذ خطوات للاضطلاع بأنشطة تنسجم بالقوة وحسن التنسيق والاتساق والفعالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نشدد على مبدأ الأخذ بزمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني، وندعم مبادرة بعض البلدان لاستخدام وثائق البرامج القطرية المشتركة، على أساس طوعي، كما نشدد على دعم جميع البلدان التي ترغب في مواصلة استخدام الأطر والعمليات القائمة للبرمجة على المستوى القطري.

٥٩ - وإننا نؤكد ضرورة أن يكون تمويل الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كافياً كنوعاً وأن يكون التمويل أكثر فعالية وكفاءة ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل. ونؤكد من جديد، في هذا السياق، أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز الاتساق بين التقارير المعدة على أساس النتائج عن أعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٦٠ - وإننا مصممون على تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة دعم مالي كاف ويمكن التنبؤ به ودعم تقني عالي الجودة، وكذا تشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات مناسبة ومستدامة وذات أسعار معقولة، ونقل التكنولوجيات ذات الأهمية الحاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفق شروط متفق عليها.

٦١ - وإننا نرى أن الآليات المبتكرة للتمويل يمكن أن تسهم إسهاماً إيجابياً في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي. وينبغي أن يكمل هذا التمويل المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلاً عنها. ومع إقرارنا بالتقدم الكبير المحرز في المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، فإننا ندعو إلى رفع مستوى المبادرات الحالية، حسب الاقتضاء.

٦٢ - وإننا نرحب بالجهود الجارية لتعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بل مكمل له. وندعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية

الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٤) الذي عُقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٦٣ - وإننا نعترف بإسهام الجهود الإقليمية في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونرحب، في هذا الصدد، بعقد مؤتمر القمة الخامس عشر للاتحاد الأفريقي في كمبالا، في الفترة، من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن موضوع "صحة الأم والرضيع والطفل والتنمية في أفريقيا"، وبإعطاء إشارة الانطلاق للاتحاد الأفريقي لشن "حملة من أجل التسريع في خفض معدلات الوفيات النفاسية في أفريقيا"؛ وبحملة "أفريقيا تهتم بالمرأة: ينبغي ألا تموت امرأة وهي تمنح الحياة"؛ وبالاجتماع الوزاري الخاص لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ: الفترة المتبقية على عام ٢٠١٥؛ المعقود في جاكارتا في ٣ و ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠؛ وبتقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التقدم الذي أحرزته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتقارير الماثلة التي أعدها لجان إقليمية أخرى؛ والتي أسهمت جميعها بشكل إيجابي في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود أثناء دورتها الخامسة والستين وكذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٦٤ - وإننا نرحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي، ونسلم بأن منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب المبادرات الحديثة العهد مثل المنتدى الرفيع المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرتا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرام لعام ٢٠٠٨^(١٥)، قدّمت إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت به، بطرق منها إقرار المبادئ الأساسية للأخذ بزمam الأمور على الصعيد الوطني والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج؛ ونضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة ولا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة تامة.

٦٥ - وإننا نشجع الجهود المستمرة في منتدى التعاون الإنمائي بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بإجراء دراسة شاملة لمسائل التعاون الإنمائي الدولي، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

(١٤) انظر القرار ٢٢٢/٦٤.

(١٥) A/63/539، المرفق.

٦٦ - وإننا نرى أن البعد الثقافي مهم للتنمية. ونشجع التعاون الدولي في المجال الثقافي، الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

٦٧ - وإننا نسلّم بأن الرياضة، بوصفها وسيلة للتعليم والتنمية والسلام، يمكن أن تعزز التعاون والتضامن والتسامح والتفاهم والإدماج الاجتماعي والصحة على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

٦٨ - وإننا نسلّم بأن جميع البلدان بحاجة إلى بيانات كافية ومناسبة من حيث التوقيت وموثوقة ومصنّفة، بما في ذلك البيانات السكانية من أجل تصميم البرامج والسياسات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل أفضل. ونلتزم بتعزيز نظمنا الإحصائية الوطنية، من أجل عدة أهداف منها رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بفعالية. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة بذل المزيد من الجهود لدعم بناء القدرات في مجال الإحصاء في البلدان النامية.

٦٩ - وإننا نخطط علما بمبادرة النبض العالمي الهادفة لإعداد بيانات أحدث عهدا وعملية بدرجة أكبر، كجهد مشترك فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحقيق الأثر السريع وتحليل مواطن الضعف.

الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية القضاء على الفقر المدقع والجوع

٧٠ - إننا نلتزم بالتعجيل بإحراز تقدم من أجل تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عن طريق:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع مع الإشارة إلى أن للقضاء على الفقر المدقع والجوع أثر مباشر على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى؛

(ب) اعتماد سياسات اقتصادية استشرافية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل وعادل وإلى تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير المزيد من فرص العمل وتشجيع التنمية الزراعية وتحد من الفقر؛

(ج) تكثيف الجهود على جميع المستويات للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات المتعددة، على الفقر والجوع بشكل خاص، عبر ردود عالمية شاملة وفعالة وجامعة ومستدامة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية؛

(د) السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي يوفر فرص عمل وفيرة ويكون مطّردا وشاملا وعادلا، وتحقيق التنمية المستدامة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، ويشمل ذلك النساء والشعوب الأصلية والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان

الأرياف، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال مبادرات مثل برامج تحسين المهارات والتدريب التقني والتدريب المهني وتنمية المهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة. وينبغي إشراك ممثلي أرباب العمل والعمال بشكل وثيق في هذه المبادرات؛

(هـ) تحسين الفرص المتاحة أمام الشباب للحصول على عمل منتج ولائق بزيادة الاستثمارات في مجال توظيف الشباب، والدعم الفعال لسوق العمل وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك من خلال تهيئة بيئة ملائمة لتسهيل مشاركة الشباب في أسواق العمل، وفقاً للقواعد والالتزامات الدولية؛

(و) اتخاذ الإجراءات المناسبة للتكاتف من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وتعزيز نظم حماية الطفل ومكافحة الاتجار بالأطفال عن طريق إجراءات تشمل تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك تقديم الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج القضاء على الفقر وتعميم التعليم؛

(ز) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الشاملة التي تضمن حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يتفق مع الأولويات والظروف الوطنية، وذلك بوضع حد أدنى من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية للجميع؛

(ح) تعزيز الخدمات المالية الشاملة، ولا سيما التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك تيسير الحصول على الائتمان والادخار والتأمين ووسائل الدفع، لجميع شرائح المجتمع، وبخاصة النساء والأشخاص القليلو المنعة والذين لا يحصلون عادة على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، أو لا يحصلون على ما يكفي منها، وكذلك للمشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ط) تشجيع تمكين الريفيات ومشاركتهن باعتبارهن عناصر حاسمة في مجال تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي وضمان حصولهن، على قدم المساواة مع الرجل، على موارد الإنتاج والأراضي والتمويل والتكنولوجيات والتدريب ووصولهن إلى الأسواق؛

(ي) إعادة تأكيد الالتزام الدولي بالقضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على الغذاء، والإشارة مجدداً، في هذا الصدد، إلى أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات المختصة، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة؛

(ك) تأييد مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام الواردة في إعلان مؤتمر قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي؛

(ل) تعزيز التنسيق والحوكمة الدوليين في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصراً رئيسياً، والتأكيد مجدداً أن من الضروري تحسين الحوكمة العالمية بالاعتماد على المؤسسات القائمة وتعزيز الشراكات الفعالة؛

(م) تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، ولا سيما في البلدان النامية، باعتبار أن السمك مصدر هام للبروتينات الحيوانية للملايين من الناس، وهو عنصر أساسي من عناصر مكافحة سوء التغذية والجوع؛

(ن) دعم إيجاد استجابة شاملة ومنسقة لمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بطرق منها اعتماد الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي حلولاً سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية على المدى القصير والمتوسط والطويل، تتضمن التخفيف من آثار التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية في البلدان النامية. ويمكن لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد؛

(س) تشجيع تهيئة بيئة مؤاتية قوية، على جميع المستويات، لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في مجال الزراعة في البلدان النامية، بطرق منها الاستثمارات العامة والخاصة، والتخطيط لاستغلال الأراضي، وكفاءة إدارة المياه، وتوفير ما يكفي من الهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الري، وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة وتحسين فرص وصول المزارعين إلى الأسواق والأراضي، والسياسات والمؤسسات الاقتصادية الداعمة على المستوى الوطني والدولي؛

(ع) دعم صغار المنتجين، بمن فيهم النساء، من أجل رفع إنتاج طائفة واسعة من المحاصيل التقليدية وغيرها من المحاصيل والماشية، وتحسين وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الائتمانات والمدخلات وبالتالي تعزيز الفرص المتاحة أمام الفقراء لكسب الدخل، ورفع قدرتهم على شراء الأغذية وتحسين سبل معيشتهم؛

(ف) زيادة معدل نمو الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية بتعزيز تطوير التكنولوجيا الزراعية المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة وتعميمها، وكذلك بنقل هذه التكنولوجيات وفقاً لشروط متفق عليها، ودعم البحوث والابتكارات الزراعية والخدمات الإرشادية والتعليم الزراعي في البلدان النامية؛

(ص) زيادة الإنتاج المستدام ورفع مستوى توافر الأغذية ونوعيتها بطرق منها الاستثمار الطويل الأجل، وتمكين صغار الملاك من المزارعين من الوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمانات والمدخلات، وتحسين التخطيط لاستغلال الأراضي وتنويع

المحاصيل وتسويقها وإنشاء الهياكل الأساسية الريفية الكافية، وتعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

(ق) الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومنها الالتزامات المنصوص عليها في مبادرة لاكويلا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي؛

(ر) التصدي للتحديات البيئية على طريق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة مثل نوعية المياه ومدى توافرها، وإزالة الغابات والتصحر، وتردي الأراضي والتربة، والغبار، والفيضانات، والجفاف وأنماط الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها ونقص التنوع البيولوجي، وتعزيز تطوير وتعميم تكنولوجيات الزراعة المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة ونقل هذه التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها؛

(ش) إعادة تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل وللحفاظ على قدراته البدنية والعقلية؛

(ت) بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات الغذائية للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الأشخاص قليلي المنعة من خلال برامج هادفة وفعالة؛

(ث) التعجيل في إحراز التقدم للتصدي للتحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد، اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية.

الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية توفير التعليم الابتدائي للجميع

٧١ - نلتزم بالتعجيل في إحراز التقدم اللازم بغية تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، بوسائل منها:

(أ) إعمال حق كل فرد في التعليم، والتأكيد من جديد على توجيه التعليم نحو الإنماء التام لشخصية الإنسان وشعوره بكرامته، ونحو مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) مواصلة إحراز تقدم نحو هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الاستناد إلى المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي؛

(ج) إزالة الحواجز الكائنة خارج نظم التعليم وداخلها لتوفير فرص التعليم والتعلم على نحو متكافئ لجميع الأطفال، نظرا لأن المعرفة والتعليم عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق مواصلة التأكيد على الصعيد السياسي على التعليم، والقيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص واتخاذ التدابير الملائمة والمحددة الأهداف والمستندة إلى الدلائل، من قبيل إلغاء رسوم الدراسة، وتوفير الوجبات المدرسية وكفالة وجود مرافق صحية منفصلة لكل من الأولاد والبنات، وبعبارة أخرى توفير التعليم الابتدائي للجميع الأطفال بشكل ميسر وبتكلفة معقولة؛

(د) معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتفاوت وشتى أشكال الاستبعاد والتمييز التي تضر بالأطفال، لا سيما الأطفال غير المتحقين بالمدارس، بطرق منها تحسين عملية قيد الأطفال بالمدارس واستبقائهم فيها ومشاركتهم في أنشطتها وتحقيقهم للتقدم اللازم، من خلال إرساء نظام تعليمي شامل استراتيجيات وسياسات وبرامج محددة الأهداف واستباقية، مما في ذلك نهج شاملة لعدة قطاعات، وتنفيذها بغرض تشجيع توفير التعليم وشموله للجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ خطوات إضافية للعمل في شتى القطاعات بغرض خفض معدلات ترك الدراسة والرسوب والإخفاق في التعليم، وبخاصة بالنسبة للفقراء، وإزالة الفجوة بين الجنسين في التعليم؛

(هـ) كفالة توفير تعليم جيد والتقدم فيه من خلال النظام المدرسي. ويستلزم ذلك إنشاء مدارس ومؤسسات ميسرة للتعلم وزيادة عدد المعلمين وتحسين قدراتهم من خلال وضع سياسات شاملة للمعلمين تعالج المسائل المتعلقة بالتوظيف والتدريب والاستبقاء والتطور المهني والتقييم وظروف العمل والتعليم، وكذلك وضع المدرسين، من خلال زيادة القدرات الوطنية؛ وتشديد عدد أكبر من قاعات الدراسة وتحسين حالة مكونات المباني الدراسية وهيكلها الأساسية، وتحسين نوعية المناهج ومحتوياتها، والمواد اللازمة للتربية والتعليم والتدريس، والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم نتائج التعلم.

(و) تعزيز استدامة واستقرار التمويل اللازم لنظم التعليم الوطنية، عن طريق توفير ميزانيات وطنية كافية للتعليم بغرض تحقيق أمور منها معالجة القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية والموارد البشرية والجوانب المالية والإدارية. وينبغي دعم تلك النظم من خلال المساعدة

الإغاثية والتعاون الدولي بشكل كاف ويمكن التنبؤ به لأغراض التعليم، بسبل منها اتباع نُهج جديدة وطوعية وابتكارية إزاء تمويل التعليم تكون مكملة لموارد التمويل التقليدية وليست بديلاً عنها؛

(ز) مواصلة تنفيذ البرامج والتدابير الوطنية الرامية إلى القضاء على الأمية في أنحاء العالم كجزء من الالتزامات المتعهد بها في إطار عمل دكاكر بشأن توفير التعليم للجميع^(١٦) الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ في المنتدى العالمي للتعليم، وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، ننوه بالإسهام القيم المقدم من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بسبل منها توفير طرائق تربوية مبتكرة في مجال محو الأمية؛

(ح) دعم جهود الحكومات الوطنية الرامية إلى تعزيز قدراتها على التخطيط للبرامج التعليمية وإدارتها، عن طريق إشراك جميع الجهات التي توفر التعليم، بما يتسق مع السياسات والنظم التعليمية الوطنية؛

(ط) تركيز الاهتمام بقدر أكبر على التحول من التعليم الابتدائي والالتحاق بالتعليم الثانوي، إلى التدريب المهني والتعليم غير الرسمي والدخول إلى سوق العمل؛

(ي) تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة توفير التعليم الابتدائي كعنصر أساسي من عناصر مواجهة حالات الطوارئ الإنسانية والتأهب لها، مع ضمان حصول البلدان المتضررة، بناء على طلبها، على دعم المجتمع الدولي فيما تبذله من جهود لإعادة إرساء نظم التعليم لديها.

الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٢ - نلتزم بالتعجيل في التقدم المحرز لتنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال أمور منها:

(أ) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٦) ومجالات الاهتمام الحاسمة الاثنتي عشرة الواردة فيهما والالتزامات التي قدمناها في برنامج

(١٦) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي لمنتدى التعليم العالمي، دكاكر، بالسنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(١٧)، والتزامات وتعهدات الدول الأطراف المقدمة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٨)، واتفاقية حقوق الطفل^(١٩)؛

(ب) كفالة إمكانية حصول البنات على التعليم ونجاحهن في الدراسة عن طريق إزالة الحواجز وتوسيع نطاق الدعم المقدم لتعليم البنات، من خلال تدابير من قبيل توفير التعليم الابتدائي المجاني والبيئة الآمنة للدراسة، وتوفير المساعدة المالية من قبيل المنح الدراسية، وبرامج للتحويلات النقدية وتشجيع السياسات الداعمة الرامية إلى إنهاء التمييز ضد النساء والفتيات في التعليم؛ ورصد معدلات استكمال الدراسة والحضور بغية استبقاء الفتيات في المدارس حتى مستويات التعليم الثانوي؛

(ج) تمكين المرأة، ولا سيما المرأة التي تعيش في فقر، بسبل منها السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل للمرأة إمكانية الوصول بشكل تام ومتكافئ إلى جميع مستويات التعليم والتدريب والتدريب المهني الجيد، بما في ذلك التدريب على الجوانب التقنية والتنظيمية والأعمال الحرة، وتوفير الخدمات العامة والاجتماعية الكافية بتكلفة معقولة؛

(د) كفالة استفادة المرأة من التدابير المتعلقة بالسياسية العامة بهدف تهيئة العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وفقا للالتزامات التي قدمتها الدول في إطار اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما يشمل التدابير المتعلقة بالسياسات العامة الرامية إلى تشجيع أمور منها إمكانية استفادة النساء والفتيات، بمن فيهن الأمهات والحوامل، من التعليم الرسمي وغير الرسمي، وإتاحة فرص متكافئة في مجال العمل وتطوير المهارات، وسد الفجوات في الأجور القائمة بين النساء والرجال، والإقرار بعمل المرأة التي لا تتقاضى عليه مقابل، بما في ذلك ما تقدمه من رعاية؛

(هـ) الاستثمار في الهياكل الأساسية وتكنولوجيات توفير الجهد، وبخاصة في المناطق الريفية، بما يفيد النساء والفتيات عن طريق تقليل حجم عبء الأنشطة المنزلية التي يقمن بها، مما يتيح الفرصة أمام الفتيات كي يتمكن من الدراسة، وأمام النساء كي يتمكن من القيام بأعمال حرة، أو المشاركة في سوق العمل؛

(١٧) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95X111.18) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، رقم ٢٠٣٧٨.

(١٩) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، رقم ٢٧٥٣١.

(و) اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة عدد النساء في جميع عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية ومشاركتهم فيها، من خلال أمور منها الاستثمار في اضطلاع المرأة بدور قيادي في هياكل وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي، وتشجيع اتخاذ الإجراءات التشريعية الملائمة وهيئة مجال عمل متكافئ للرجال والنساء في المؤسسات السياسية والحكومية، وتكثيف جهودنا الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين النساء والرجال كي يشاركوا كأطراف مؤثرة في جميع مستويات عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام؛

(ز) تعزيز القوانين والسياسات والبرامج الوطنية الشاملة الرامية إلى رفع درجة المساءلة والوعي، ومنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في كل مكان، فذلك العنف يقوض تمتعهن التام بجميع حقوق الإنسان، وكفالة إمكانية وصول المرأة إلى القضاء وتوفير الحماية لها، والقيام على النحو الواجب بالتحقيق مع جميع مرتكبي ذلك العنف ومقاضاتهم ومعاقبتهم بغرض القضاء على الإفلات من العقاب، بما يتفق مع التشريعات الوطنية والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ح) تحسين القدرات الوطنية اللازمة لرصد التقدم المحرز والفجوات القائمة والفرص المتاحة، وتقديم التقارير عن ذلك من خلال تحسين إعداد واستعمال البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر، بسبل منها الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛

(ط) تحسين الأثر الذي تحدثه المساعدة الإنمائية في إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال الأنشطة المحددة الهدف، بما في ذلك بناء القدرات، وكذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز الحوار بين الجهات المانحة والشركاء، مع القيام، حسب الاقتضاء، بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية كفالة توفير التمويل الكافي؛

(ي) تيسير إمكانية حصول المرأة على التمويل البالغ الصغر بتكلفة معقولة، لا سيما الائتمان بالغ الصغر، مما يساهم في القضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

(ك) تشجيع وحماية إمكانية توفير السكن الملائم والملكية والأراضي للمرأة، بما في ذلك الحق في الميراث، وتمكينها من ضمان الحصول على الائتمان، من خلال التدابير الملائمة الدستورية والتشريعية والإدارية؛

(ل) تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً وكفالة حصولها على الموارد الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الإدارة العامة المراعية للمنظور الجنساني، بغرض كفالة المساواة بين

الجنسين في تخصيص الموارد وبناء القدرات وتقاسم المنافع، في جميع القطاعات بما في ذلك على صعيد الحكومات المركزية والمحلية.

تعزيز الصحة العامة للجميع على الصعيد العالمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٣ - نلتزم بالتعجيل في إحراز التقدم في مجال تعزيز الصحة العامة للجميع على الصعيد العالمي، بعدة طرق منها ما يلي:

(أ) تحقيق قيم ومبادئ الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية واستفادة الجميع من الخدمات والعمل المتعدد القطاعات والشفافية والمساءلة ومشاركة المجتمع والتمكين، كأساس لتعزيز النظم الصحية، ونشير في هذا الصدد إلى إعلان ألما - آتا^(٢٠)؛

(ب) دعم قدرة النظم الصحية الوطنية على تقديم خدمات جيدة للرعاية الصحية ويتوخى فيها الإنصاف، وتشجيع توفير خدمات الرعاية الصحية على أوسع نطاق ممكن في مراكز الخدمة، وبخاصة للفئات الضعيفة، من خلال وضع سياسات عامة تزيل الحواجز التي تحول دون الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية واستخدامها، إلى جانب دعم البرامج والتدابير والسياسات الدولية التي تتمشى مع الأولويات الوطنية؛

(ج) توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية المجتمعية الشاملة وميسورة التكلفة وتعزيزها لضمان التواصل ابتداء من تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض وحتى الرعاية والتأهيل مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء فرادى وجماعات، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، بهدف توفير الحماية الصحية لجميع من هم بحاجة إليها؛

(د) تحسين نوعية ومدى فعالية خدمات الرعاية الصحية، بتوفير خدمات الرعاية الصحية المتكاملة باتباع نهج منسقة على الصعيد القطري وزيادة استخدام البرامج المشتركة، ودمج الخدمات المناسبة في القطاعات الأخرى، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية؛

(هـ) الوفاء بالالتزام الدولي بدعم الجهود الوطنية في مجال تعزيز النظم الصحية التي توفر خدمات صحية عادلة كأساس لنهج شامل يتضمن التمويل الصحي، وتدريب واستبقاء

(٢٠) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، ألما - آتا، كازاخستان، ٦-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٧٨).

القوى العاملة في مجال الصحة، وشراء الأدوية واللقاحات وتوزيعها، والبنية التحتية، ونظم المعلومات، وتقديم الخدمات؛

(و) تعزيز الهياكل الأساسية والموارد البشرية والتقنية وتوفير المرافق الصحية من أجل تحسين النظم الصحية وضمان سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية، والحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية على نحو مستدام، مع مراعاة الالتزام بخفض نسبة السكان الذين لا يحصلون بصورة مستدامة على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ كوسيلة لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق المياه؛

(ز) التأكيد على أهمية النهج المتعددة القطاعات والمشاركة بين الوزارات في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية التي تكتسي أهمية بالغة في تعزيز الصحة وحمايتها، والتأكيد من جديد على أن الحكومات ستضطلع بالدور الرئيسي، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل بشأن تقديم الخدمات الاجتماعية وفي إحراز تقدم نحو ضمان توفير خدمات صحية أكثر إنصافاً؛

(ح) تحسين الإدارة الصحية الوطنية، بعدة طرق منها مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، وتعزيز الدعم الدولي، حسب الاقتضاء، لضمان استدامة النظم الصحية الوطنية وإعدادها بشكل جيد وجعلها قادرة على الاستجابة للتحديات، بما فيها الأزمات والأوبئة؛

(ط) وضع سياسات وإجراءات ملائمة لتعزيز التثقيف الصحي ومحو الأمية الصحية، وبخاصة في أوساط الشباب، من أجل التصدي لنقص الوعي بأمور الصحة، وفي بعض الحالات، الممارسات الضارة التي تحول بشكل كبير دون توفير الخدمات الصحية للنساء والأطفال وضمان مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتباره وسيلة أساسية لمعالجة صحة النساء والفتيات والتصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز والمتأثرين بهما؛

(ي) دعم استخدام نظم جمع ورصد وتقييم البيانات الوطنية التي يمكنها تتبع الحصول على خدمات الرعاية الصحية المصنفة حسب الجنس وتوفير التغذية المرتدة السريعة على تحسين فعالية النظم الصحية وجودتها؛

(ك) تعزيز فعالية النظم الصحية والتدخلات التي ثبت جدواها لمواجهة التحديات الناشئة في مجال الصحة، بما في ذلك ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض غير المعدية والإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق والأخطار الصحية البيئية والمهنية؛

(ل) استعراض السياسات الوطنية لاستقدام الموظفين وتدريبهم واستبقائهم، ووضع خطط وطنية للقوى العاملة في مجال الصحة، على أساس الدروس المستفادة، التي تتصدى لمشكلة نقص العاملين في مجال الصحة وكذلك توزيعهم غير المتكافئ داخل البلدان، بما في ذلك في المناطق النائية والريفية، وفي جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يقوض النظم الصحية في البلدان النامية، ولا سيما النقص في أفريقيا، وفي هذا الصدد إدراك أهمية الإجراءات الوطنية والدولية لتعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية التي تأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها البلدان النامية في استبقاء العاملين المهرة في مجال الصحة، في ضوء اعتماد مدونة الممارسات الدولية لمنظمة الصحة العالمية بشأن استقدام العاملين في مجال الصحة، وهو أمر يتم الالتزام به طوعا؛

(م) مواصلة تعزيز التعاون الدولي، بسبل منها تبادل أفضل الممارسات في مجال تعزيز النظم الصحية وتحسين الحصول على الأدوية وتشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها وإنتاج أدوية مأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة بأسعار معقولة، وتعزيز إنتاج الأدوية المبتكرة، والأدوية التي لا تحمل علامة تجارية، واللقاحات، وغيرها من السلع الصحية، وتدريب العاملين في مجال الصحة واستبقائهم والعمل على ضمان أن يصبح التعاون والمساعدة الدوليين، وبصفة خاصة التمويل الخارجي، أكثر قابلية للتنبؤ بهما، ومنسقين بشكل أفضل وأكثر انسجاما مع الأولويات الوطنية لبناء القدرات وتوجيهها إلى البلدان المتلقية بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

(ن) تشجيع إجراء المزيد من البحوث والتطوير وتبادل المعارف وتوفير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الصحة، بطرق منها تسهيل حصول جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، عليها بأسعار معقولة؛

(س) تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الخدمات الصحية، وتشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة ميسورة التكلفة وتطبيقها، على نحو مبتكر، وتطوير لقاحات وأدوية جديدة وميسورة التكلفة تحتاجها على وجه الخصوص البلدان النامية؛

(ع) الترحيب باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل التي يضطلع بها ائتلاف واسع من الشركاء، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تخفيض عدد الوفيات النفاسية وحديثي الولادة والأطفال بدون سن الخامسة، تخفيضاً كبيراً كمسألة

ملحّة، عن طريق تكثيف الجهود لوضع مجموعة متكاملة من التدخلات الشديدة الأثر ذات الأولوية، وتضافر الجهود في قطاعات مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية؛

(ف) الترحيب أيضا بمختلف المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها المبادرات التي يُضطلع بها على الصعيد الثنائي ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لدعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والطاقة والمياه والمرافق الصحية والحد من الفقر والتغذية، كوسيلة لخفض الوفيات النفاسية وحديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية خفض وفيات الأطفال

٧٤ - نلتزم بالتعجيل في إحراز تقدم من أجل تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة أمراض الطفولة بشكل متكامل، ولا سيما التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال، بما فيها وفيات حديثي الولادة والأطفال والوقاية منها، ومن هذه الأسباب، على سبيل المثال لا الحصر، الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا وسوء التغذية، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية مناسبة تهدف إلى بقاء الطفل، واتخاذ تدابير وقائية قبل الولادة، وقرها وبعدها، وإعطاء اللقاحات والتحصين والعمل على ضمان أن تكون الأدوية والمستحضرات الطبية والتكنولوجيات الطبية متاحة وميسورة التكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين التغذية، بما فيها التغذية قبل الولادة، وتعزيز القيام بتدخلات صحية محددة، ومنها رعاية التوليد في حالات الطوارئ، وتوفير عناصر مدربة للإشراف على الولادة للحد من وفيات الأمهات والأطفال. وسيظل الدعم الدولي للجهود الوطنية، بما في ذلك الموارد المالية، عنصرا رئيسيا في هذا الصدد؛

(ب) مواصلة برامج الوقاية والتلقيح التي حققت نجاحا وتوسيع نطاقها باعتبارها أكثر السبل فعالية لتخفيض وفيات الأطفال، بما في ذلك حملات التلقيح ضد الحصبة وشلل الأطفال والكزاز والسل، من خلال ضمان التمويل الكافي والالتزام السياسي والتنفيذ الواعي لمراقبة الأنشطة، وخاصة في البلدان ذات الأولوية؛

(ج) اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين تغذية الأطفال من خلال مجموعة متكاملة من التدخلات والخدمات الأساسية، ولا سيما الحصول على طعام مغذٍ ومغذيات تكميلية

مناسبة، والوقاية من أمراض الإسهال، ومعالجتها في وقت مبكر، وتوفير المعلومات عن الرضاعة الطبيعية الخالصة، وعن معالجة سوء التغذية الحاد، ودعمهما؛

(د) الحفاظ على التقدم المحرز فيما يتعلق بمكافحة الملاريا وتوسيع نطاق استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات؛

(هـ) تعزيز مكافحة الالتهاب الرئوي والإسهال من خلال زيادة استخدام تدابير وقائية وعلاجية فعالة للغاية ثبتت نجاعتها، فضلا عن استخدام وسائل جديدة، مثل استخدام لقاحات جديدة ميسورة التكلفة حتى في أفقر البلدان؛

(و) مضاعفة الجهود، بما في ذلك التوعية، للتوضيح ما لتعزيز فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتوفير المرافق الصحية، والعناية بالنظافة الشخصية، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون، من تأثير حاسم على الحد من معدل وفيات الأطفال نتيجة لأمراض الإسهال؛

(ز) العمل على ضمان وقاية الجيل القادم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بتوفير خدمات موسعة ودائمة على وجه السرعة لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وتحسين نوعيتها، وزيادة فرص الحصول على الخدمات العلاجية للأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية تحسين صحة الأمهات

٧٥ - نلتزم بالتعجيل في إحراز تقدم من أجل تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لإعمال حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛

(ب) معالجة مسائل الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، بما في ذلك صحة حديثي الولادة، على نحو شامل، بطرق منها تنظيم الأسرة وتوفير الرعاية قبل الولادة، وتوفير عناصر مدربة للإشراف على الولادة، ورعاية التوليد في حالات الطوارئ ورعاية الطفل حديث الولادة، وأساليب الوقاية من العدوى والأمراض المنقولة جنسيا، مثل فيروس نقص المناعة البشرية، ومعالجتها، في إطار نظم صحية معززة تقدم خدمات رعاية صحية متكاملة سهلة المنال وميسورة التكلفة، تشمل الرعاية الوقائية والسريرية المجتمعية؛

(ج) الاعتماد على نهج فعالة متكاملة ومتعددة القطاعات، ونؤكد على ضرورة توفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك، إدماج خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والرعاية الصحية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية؛

(د) اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لمعالجة الأسباب الجذرية المترابطة لوفيات الأمهات واعتلالهن، مثل الفقر وسوء التغذية والممارسات الضارة وعدم توفر خدمات الرعاية الصحية الملائمة والسهلة المنال والمعلومات والتعليم، وعدم المساواة بين الجنسين وإيلاء اهتمام خاص للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(هـ) كفالة اطلاع جميع النساء والرجال والشباب على معلومات عن أكثر الطرق المقبولة الآمنة والفعالة والميسورة التكلفة لتنظيم الأسرة انتشاراً، وإمكانية الاستفادة منها وكيفية اختيارها؛

(و) التوسع في توفير الرعاية الشاملة للتوليد وتعزيز دور مقدمي الرعاية الصحية المهرة، بمن فيهم القابلات والممرضات، عن طريق تدريبهن واستبقائهن، من أجل الاستفادة الكاملة من طاقتهن بوصفهن مقدمات خدمات رعاية صحية للأمهات موثوقاً بهن، وكذلك التوسع في تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية، وتوسيع نطاق التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة ورفع مستواه لجميع مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمرشدين الصحيين ومديري الصحة، بما في ذلك التدريب في مجال التواصل بين الأشخاص وتقديم المشورة.

الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

٧٦ - نتعهد بالتعجيل في إحراز التقدم في تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بطرق منها:

(أ) مضاعفة الجهود الرامية إلى استفادة الجميع من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخدمات العلاج والرعاية والدعم كخطوة أساسية لتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وكمساهمة في بلوغ الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تكثيف جهود الوقاية بدرجة كبيرة وتعزيز الحصول على العلاج من خلال رفع مستوى البرامج المنسقة تنسيقاً استراتيجياً والرامية إلى الحد من ضعف الأشخاص الأكثر احتمالاً أن يتعرضوا للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والجمع بين التدخلات الطبية البيولوجية والسلوكية والاجتماعية والهيكليّة، ومن خلال تمكين النساء والمراهقات من أجل تعزيز قدرتهن على حماية أنفسهن من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز

جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ولا بد أن تراعى في برامج الوقاية الظروف المحلية والأخلاقيات والقيم الثقافية بما يشمل الإعلام والتثقيف والاتصال وبلغات تفهمها المجتمعات المحلية أكثر من غيرها وعلى نحو يحترم الثقافات، وأن يتوخى منها الحد من أنماط السلوك التي تنطوي على المخاطرة وتشجيع السلوك الجنسي المسؤول، بما في ذلك الامتناع عن ممارسة الجنس والإخلاص؛ وتوسيع نطاق الحصول على السلع الأساسية ومنها الرفالات الذكورية والأنثوية ومعدات الحقن المعقمة وبذل الجهود من أجل الحد من الأضرار المتصلة بتعاطي المخدرات؛ وتوسيع نطاق الحصول على المشورة والفحص بشكل طوعي وسري؛ وتوفير إمدادات الدم المأمونة والعلاج المبكر والفعال للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والعمل على تعزيز السياسات التي تكفل الوقاية الفعالة والإسراع في إجراء المزيد من البحث والتطوير لاستحداث أدوات جديدة للوقاية، بما في ذلك مبيدات الميكروبات واللقاحات؛

(ج) التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من منظور إنمائي، مما يتطلب إنشاء شبكة وطنية من المؤسسات السليمة والعملية ووضع استراتيجيات متعددة القطاعات في مجال الوقاية والرعاية والدعم، والتصدي لوصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمييز ضدهم وتعزيز الإدماج الاجتماعي ورد الاعتبار وزيادة المشاركة في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وبذل الجهود الوطنية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به وتدعيم الجهود الرامية إلى القضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل؛

(د) بناء شراكات استراتيجية جديدة لتدعيم وتقوية الروابط بين المبادرات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالصحة والتنمية، والقيام إلى أقصى قدر ممكن، وبفضل التعاون الدولي والشراكات الدولية، بتوسيع نطاق القدرة الوطنية على تنفيذ برامج شاملة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن توفير أنواع جديدة وأكثر فعالية من العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بطرق تعزز النظم الاجتماعية والصحية الوطنية القائمة بما في ذلك استخدام برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية كأساس لزيادة توفير الخدمات. والتعجيل، في هذا الصدد، بالإجراءات اللازمة لإدماج المعلومات والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في برامج الرعاية الصحية الأولية والصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي وصحة الأم والطفل، والعلاج من السل وفيروس التهاب الكبد C والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وتوفير الرعاية للأطفال المصابين أو اليتامى أو المعرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن التغذية والتعليم الرسمي وغير الرسمي؛

(هـ) التخطيط للاستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك التصدي للزيادة المتوقعة في الطلب على أنواع أدوية من الجيلين الثاني والثالث لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية والمalaria والسل؛

(و) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المتضررة بهدف التصدي للإصابة المتزامنة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل، فضلا عن مرض السل ذي المناعة من الأدوية المتعددة والشديد المقاومة للأدوية بطرق منها الكشف المبكر لجميع أشكال مرض السل؛

(ز) مواصلة الجهود والبرامج الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التصدي للتحديات التي يمثلها مرض malaria من خلال تدعيم الاستراتيجيات الفعالة للوقاية والتشخيص والعلاج بطرق منها كفاءة إمكانية الحصول على أدوية ميسورة التكلفة وفعالة وعالية الجودة وأدوية لا تحمل اسما تجاريا وكفاءة توافرها، ويشمل ذلك العلاج المركب المكون أساسا من مادة أرتيميسينين، وإحراز تقدم في استخدام الناموسيات المثبتة المعالجة بمبيدات الحشرات لمكافحة malaria، والبحوث الجارية للإنتاج السريع للقاحات malaria؛

(ح) تجديد الجهود الرامية إلى الوقاية من أمراض المناطق المدارية المهملة ومعالجتها، وخدمات الوقاية من malaria والسل ومعالجتهما بطرق منها تحسين النظم الوطنية للمعلومات الصحية وتعزيز التعاون الدولي والإسراع في إجراء المزيد من البحث والتطوير واستحداث لقاحات وأدوية جديدة واعتماد استراتيجيات شاملة للوقاية؛

(ط) الاضطلاع بإجراءات متضافرة واستجابة منسقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بغية التصدي بصورة ملائمة للتحديات الإنمائية والتحديات الأخرى التي تطرحها الأمراض غير المعدية، لا سيما أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض السرطانية وأمراض الجهاز التنفسي والسكري، والعمل على تحقيق نجاح لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في عام ٢٠١١؛

(ي) تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم، وتقوية مكافحة malaria والسل وغيرهما من الأمراض بطرق منها توفير التمويل الكافي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والمalaria ومن خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتدعيم آليات التمويل الابتكارية، حسب الاقتضاء، والمساهمة في استدامة التصدي للفيروس في الأجل الطويل.

الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية كفالة الاستدامة البيئية

٧٧ - نتعهد بالتعجيل في إحراز التقدم نحو تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بطرق منها:

(أ) مواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة وفقا للمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢١)، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ومع مراعاة قدرات كل من البلدان، وذلك بهدف تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة؛

(ب) مواصلة السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال أطر التخطيط المتسق والشامل المملوكة وطنيا، واعتماد تشريعات وطنية، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، والقدرة الملائمة على التنفيذ ودعم البلدان النامية في هذا الصدد من أجل بناء القدرات وتوفير الموارد المالية؛ وتعزيز تطوير ونشر التكنولوجيا المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ج) دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٢٢)، عن طريق العمل المتضافر للمجتمع الدولي في التصدي لأسباب التصحر وتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة وما يترتب عليهما من آثار في الفقر، بما يتماشى مع المواد ١ و ٢ و ٣ من الاتفاقية ومع مراعاة الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، ودعم تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بطرق منها التعاون الإقليمي، وتعبئة الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها؛

(د) تعزيز الالتزام والعمل السياسيين على جميع المستويات من أجل التنفيذ الفعال للأهداف العالمية المتعلقة بالغابات والإدارة المستدامة للغابات بجميع أنواعها بغية الحد من فقدان الغطاء الحرجي وتحسين معيشة الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات من خلال استحداث نهج شامل أكثر فعالية لتمويل الأنشطة^(٢٣)، ومشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات

(٢١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٢٣) وفقا للولاية الواردة في القرار الذي اتخذته منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، انظر E-2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفصل الأول، باء، الفقرة ٣.

السكان الأصليين وغيرها من الأطراف المؤثرة المعنية وتشجيع الحكومة الرشيدة على المستويين الوطني والدولي، وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للأخطار التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة؛

(هـ) مواصلة السعي إلى تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي^(٢٤) تنفيذًا فعالًا ومتسقًا، والتصدي للتهديدات في التنفيذ، عند الاقتضاء، بطرق منها الوفاء بالالتزامات في ما يتعلق بالحد من معدل فقدان التنوع البيولوجي بدرجة كبيرة بطرق منها صون وحفظ المعارف وابتكارات وممارسات المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين ومواصلة بذل الجهود الجارية من أجل وضع نظام دولي بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها والتفاوض عليه. ونتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة في الاجتماع العاشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده في ناغويا باليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر؛

(و) دعم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، وتعزيز الحصول على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة الميسورة التكلفة والتي يعول عليها؛ وتعزيز القدرات الوطنية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، حسب الاقتضاء، بفضل التعاون الدولي في هذا الميدان، ومن خلال تشجيع تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المستدامة الملائمة والميسورة التكلفة، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

(ز) التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الأساسي الدولي والمشارك بين الحكومات للتفاوض على التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. ودعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وفقا للمبادئ المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل من البلدان والتطلع إلى التوصل إلى نتيجة ناجحة وطموحة في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السادسة لمؤتمر الأطراف والتي تعد كذلك اجتماع الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو والمقرر عقدهما في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في كانكون، بالمكسيك؛

(ح) مواصلة تعزيز الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية من خلال إعطاء الأولوية لاستراتيجيات المياه والمرافق الصحية المتكاملة

(٢٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

بما يشمل تحديد وتحسين وصيانة الهياكل الأساسية، بما في ذلك أنابيب الإمداد بالمياه وشبكات المرافق الصحية، فضلا عن تعزيز الإدارة المتكاملة للمياه في التخطيط الوطني، ومن خلال استقصاء طرق ابتكارية لتحسين عملية تتبع ورصد نوعية المياه؛

(ط) تعزيز النظم المتكاملة لإدارة الفضلات في إطار شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وبدعم تكنولوجي ومالي دولي، حسب الاقتضاء؛

(ي) مضاعفة الجهود الرامية إلى سد الفجوة في خدمات الصرف الصحي من خلال توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على مستوى القاعدة، تدعمها إرادة سياسية قوية ومشاركة متزايدة من جانب المجتمعات المحلية وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتعزيز تعبئة وتوفير الموارد التكنولوجية والمالية الكافية والدراية التقنية للبلدان النامية لبناء قدراتها من أجل زيادة توفير المرافق الصحية، لا سيما لصالح الفقراء، مع الإشارة في هذا الصدد، إلى الجهود العالمية المبذولة لتنفيذ مبادرة "مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥"؛

(ك) العمل من أجل إيجاد مدن خالية من الأحياء الفقيرة، بما يتجاوز الأهداف الحالية، من خلال الحد من عدد سكان الأحياء الفقيرة وتحسين حياتهم، بدعم كاف من المجتمع الدولي، وذلك بإعطاء الأولوية لاستراتيجيات التخطيط الحضري الوطنية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز حصول سكان الأحياء الفقيرة على نحو متكافئ على الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والمأوى المناسب وتعزيز التنمية الريفية والحضرية المستدامة؛

(ل) اتخاذ تدابير من أجل كفالة الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الأرصد السمكية التي تسهم في جهود تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر بطرق منها اتباع نهج تراعى فيها النظم الإيكولوجية في إدارة المحيطات، ومن أجل التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ في البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري؛

(م) توفير الدعم لجهود البلدان من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الهشة للجبال، بوصفها مصدرا هاما للمياه العذبة ومراكز للتنوع البيولوجي الغني، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(ن) تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وفقا لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"؛

(س) تعزيز تنسيق أفضل بين المؤسسات الوطنية والمحلية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز الاستثمارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛

(ع) العمل على إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٠.

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

٧٨ - نلتزم بالتعجيل في إحراز التقدم من أجل تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها:

(أ) الإسراع في بذل الجهود من أجل الإنجاز والتنفيذ الكامل للالتزامات القائمة المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) دعم تنفيذ البلدان النامية لاستراتيجيات إنمائية وطنية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بسبل منها الدعم الخارجي التقني والمالي، من أجل المضي في تعزيز النمو الاقتصادي والتصدي للتحديات المتزايدة التي يطرحها تأثير الأزمات المتعددة والعوائق الهيكلية الطويلة الأجل؛

(ج) الاعتراف بأن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية تتطلب مساءلة متبادلة؛

(د) تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية بغية هئية بيئة عالمية داعمة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) تعزيز تمويل التنمية في مجالات تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية والتعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي من أجل التنمية والديون والمسائل المنهجية عن طريق الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول في توافق آراء مونتريري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأعيد التأكيد عليها في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٥)، وسائر النتائج التي أسفرت عنها في هذا المجال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، مما يوسع القدرة المالية على التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر أساسي، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها الكثير من البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وتخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وهدف تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً. وكي تفي البلدان المانحة بالجدول الزمني الخاصة بها المتفق عليها، ينبغي لها اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة لرفع معدل صرف المعونة من أجل الوفاء بالتزاماتها القائمة. ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهوداً إضافية ملموسة صوب تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية، على أن تقوم بذلك، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً، تماشياً مع برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٨)، وفقاً لالتزاماتها. ومن أجل البناء على التقدم المحرز في كفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نؤكد أهمية الحكم الديمقراطي وتحسين الشفافية والمساءلة والإدارة القائمة على النتائج. ونشجع بقوة جميع الجهات المانحة على أن تضع، على وجه السرعة، جداول زمنية إرشادية متحركة تبين الكيفية التي تهدف بها هذه الجهات بلوغ أهدافها، وفقاً لعملية تخصيص اعتمادات الميزانية لكل منها. ونؤكد أهمية تعبئة دعم محلي أكبر في البلدان المتقدمة النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها، بسبل منها توعية الجمهور وإتاحة البيانات بشأن مدى فعالية المعونة وإظهار النتائج الملموسة؛

(ز) إحراز تقدم سريع للوفاء بالالتزامات الكبيرة التي تعهدت بها الجهات المانحة في غلينيغلز وغيرها بزيادة المعونة عن طريق وسائل متنوعة. ويساورنا القلق من أنه بالمعدل الحالي فإنه لن يتم الوفاء بالالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠؛

(ح) استكشاف آليات تمويل جديدة ومبتكرة وتعزيز الآليات القائمة وتوسيع نطاقها، حسب الاقتضاء، نظراً لما تنطوي عليه من إمكانية للإسهام في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وأن تهدف إلى تعبئة الموارد بشكل مستقر ويمكن التنبؤ به وأن تكون مكاملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلاً عنها، وأن يتم صرفها وفقاً لأولويات البلدان النامية وألا تتقل عليها بأكثر مما يجب. ونلاحظ أن العمل الجاري في هذا الصدد، بما في ذلك العمل الذي يضطلع به الفريق الرائد بشأن

التمويل المبتكر للتنمية وكذلك فرقة العمل المعنية بالمعاملات المالية الدولية من أجل التنمية، وفرقة العمل المعنية بالتمويل المبتكر من أجل التعليم؛

(ط) تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والفسحة المالية، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل أو جمع الضرائب، والمكافحة الفعالة للتهرب من دفع الضريبة ولهروب رأس المال. وكل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، إلا أنه من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتعزيز التعاون والمشاركة الدوليين في تناول المسائل الضريبية على الصعيد الدولي. وتنتطلع إلى صدور التقرير المقبل للأمين العام الذي يدرس مسألة تعزيز الترتيبات المؤسسية لتشجيع التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(ي) تنفيذ تدابير لإيقاف التدفقات المالية المخطورة على جميع الأصعدة وتعزيز ممارسات الإفصاح والتشجيع على الشفافية في المعلومات المالية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الجنسيات الرامية لمعالجة هذه المسألة أمر بالغ الأهمية. بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدراتها. وينبغي تنفيذ المزيد من التدابير للحيلولة دون نقل أصول مسروقة إلى خارج البلاد والمساعدة في استعادة هذه الأصول وإرجاعها، وبخاصة إلى بلدان المنشأ الخاصة بها، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١٣)؛

(ك) الدعم الكامل لوضع نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف والشفافية والمضي في ذلك، بطرق منها العمل على وجه السرعة من أجل توصيل خطة الدوحة للتنمية^(٢٥) للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية، من أجل تحقيق المنافع للجميع ومن أجل الإسهام في إدماج البلدان النامية في النظام، مع التسليم بأهمية إحراز تقدم في المجالات الرئيسية الواردة في خطة الدوحة للتنمية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وإعادة التأكيد على أهمية المعالجة الخاصة والتفضيلية المشار إليها فيها؛

(ل) التأكيد على الأهمية البالغة لرفض سياسة الحماية الجمركية وعدم الانكفاء على الذات في الأوقات التي يسودها عدم اليقين المالي، مع مراعاة أهمية التجارة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية، ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(٢٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(م) كفالة وصول جميع منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥^(٢٦)؛

(ن) المضي قدماً في تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة، بسبل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل أقل البلدان نمواً، للمساعدة في تعزيز وتحسين القدرات التجارية والقدرة التنافسية للبلدان النامية على الصعيد الدولي من أجل كفالة الإنصاف في الفوائد المستمدة من زيادة الفرص التجارية ودعم النمو الاقتصادي؛

(س) تعزيز التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي نظراً لما يكتسبه مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أهمية حاسمة لتحقيق المنافع الإنمائية الكبيرة والنمو وفرص العمل ولتوليد الموارد؛

(ع) الوفاء في خطة الدوحة للتنمية بالتعهد الذي قطعه في عام ٢٠٠٥ أعضاء منظمة التجارة العالمية لكفالة العمل بصورة موازية في مجال الزراعة على إلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل والتي ستستكمل بحلول نهاية ٢٠١٣؛

(ف) مساعدة البلدان النامية في كفالة القدرة على تحمل الدين في المدى الطويل عن طرق تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبئها وإعادة هيكليتها، حسب الاقتضاء، مع الإشارة أيضاً إلى أن البلدان النامية يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كملاذ أخير، على أساس كل حالة على حدة وعن طريق الأطر القائمة، بشأن اتفاقات لوقف الديون مؤقتاً بين الدائنين والمدينين، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة، وتثبيت التطورات السلبية للاقتصاد الكلي؛

(ص) النظر في وضع نُهج معززة لإعادة هيكلة الديون السيادية استناداً إلى الأطر والمبادئ القائمة، والمشاركة الواسعة النطاق للدائنين والمدينين، ومعاملة جميع الدائنين معاملة متساوية، واضطلاع مؤسسات بريتون وودز بدور هام، والترحيب، في هذا الصدد، بمساهمة جميع البلدان في المناقشات الجارية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتديات الأخرى بشأن الحاجة إلى إطار أكثر تنظيماً للتعاون الدولي في هذا المجال والجدوى من وضع هذا الإطار، وتقييم جميع البلدان أن تقوم بذلك؛

(٢٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

(ق) زيادة الشراكات مع المؤسسات التجارية لتحقيق نتائج إيجابية عن طريق حشد موارد القطاع الخاص التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ر) التأكيد من جديد على الحق في الاستفادة القصوى من الأحكام الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية^(٢٧) وفي إعلان الدوحة المتعلق باتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة^(٢٨)، وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بتنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن تنفيذ اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة^(٢٩)، وبعد إتمام إجراءات القبول الرسمية، بتعديلات المادة ٣١ من الاتفاق^(٣٠)، التي توفر المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، وبخاصة لتعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية، والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد. وندعو أيضاً إلى القيام، على نطاق واسع وبسرعة، بقبول تعديل المادة ٣١ من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية كما اقترحه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في قراره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥^(٣١)؛

(ش) تعزيز الدور الاستراتيجي للعلوم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والابتكارات في المجالات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الإنتاجية الزراعية، وإدارة المياه والمرافق الصحية، والطاقة والأمن، والصحة العامة. وهناك حاجة إلى تحسين القدرة على الابتكارات التكنولوجية بقدر كبير في البلدان النامية، وثمة حاجة ملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بتيسير توافر التكنولوجيات السليمة بيئياً وما يناظرها من دراية عن طريق تعزيز تطوير تكنولوجيا ملائمة ومعقولة الكلفة ومستدامة ونشرها، ونقل هذه التكنولوجيات بشروط متفق عليها، لتعزيز الابتكارات والقدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير؛

(٢٧) انظر الصكوك القانونية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي جرت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية، رقم المبيع GATT/1994-7).

(٢٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN (01)/DEC/2. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

(٢٩) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/540 و Corr.1. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

(٣٠) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WT/L/641. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>.

(ت) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف سد الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفيرها بأسعار معقولة في جميع البلدان وفئات الدخل، بطرق منها تحسين نوعية الهياكل الأساسية القائمة للاتصالات السلكية واللاسلكية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، لدعم المزيد من التطبيقات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة القدرة على الاتصال وإمكانية الوصول إلى الابتكارات والتطورات والاستثمار فيها بقدر كبير، والاستخدام الفعال للتطبيقات المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الإدارة الإلكترونية؛ والتشجيع في هذا المجال على مواصلة وضع صندوق التبرعات للتضامن الرقمي قيد التشغيل؛

(ث) تعزيز التعاون بين البلدان المرسله والبلدان المتلقية لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات، ولا سيما تعزيز الظروف التي تتيح إجراء التحويلات بصورة أقل كلفة وأسرع وأوفر أماناً، وهو ما يمكن أن يسهم في الجهود الوطنية من أجل التنمية.

المثابرة في العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧٩ - نطلب إلى الجمعية العامة أن تواصل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس سنوي، ويشمل ذلك تنفيذ هذه الوثيقة الختامية. ونطلب إلى رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة تنظيم اجتماع خاص في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٠ - ونؤكد من جديد الدور الذي أناطه كل من ميثاق الأمم المتحدة والجمعية العامة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة الرئيسية للتنسيق واستعراض السياسات والحوار المتعلق بالسياسات والتوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة عن طريق الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. ونتطلع إلى إجراء الاستعراض المقبل لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أثناء انعقاد الدورة الحالية للجمعية.

٨١ - نطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥ وتقديم التوصيات في تقاريره السنوية، حسب الاقتضاء، لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المضي قدماً بخطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.